

تداعيات الأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى
دول منطقة اليورو - دراسة حالة فرنسا كنموذج¹
أ. رحال فاطمة²

الملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أحد أهم المتغيرات الاقتصادية، والذي تسعى من خلاله كل الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى تحقيق أهداف اقتصادية عجزت الموارد المحلية عن تحقيقها، مما جعلها تتنافس فيما بينها لتوفير المناخ الاستثماري المناسب لاستقطابها.

وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة - الأزمة المالية العالمية- التي طالت تداعياتها منطقة الأورو مؤخرا، حاولنا من خلال هذا البحث معرفة تداعيات الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منطقة اليورو بصفة عامة، وفرنسا بصفة خاصة، وقد توصلنا في هذا البحث إلى أن الأزمة المالية العالمية كان لها تأثيرا كبيرا على المتغيرات الاقتصادية الكلية في منطقة اليورو بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة، حيث ساهمت الأزمة في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم الأمر الذي ساهم في تشويه مناخ الاستثمار فيها والذي أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة كبيرة خلال فترة الأزمة المالية العالمية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، منطقة اليورو، التضخم، البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري

¹ ملاحظة: يحتوي هذا البحث على ملحقات كثيرة لا يمكن إدراجها في البحث، يمكن الاتصال بهيئة التحرير للإطلاع عليها.

² أستاذة مساعدة (أ)، جامعة بسكرة.

Résumé

L'investissement direct étranger est considéré comme l'une des variables économiques les plus importantes, sur lequel comptent tous les pays, qu'ils soient développés ou en développement pour atteindre leurs objectifs économiques que les ressources locales n'ont pas pu réaliser, ce qui a poussé les pays de cette zone à se concurrencer pour fournir le meilleur climat pour les attirer.

Dans ces circonstances exceptionnelles et ces profonds changements _ la crise financière mondiale_ dont les répercussions ont affectés la zone euro récemment, Nous avons essayé à travers cette recherche de connaître les répercussions de la crise financière mondiale sur les flux d'IDE dans la zone euro en générale et la France en particulier, nous avons conclu que la crise financière mondiale a eu un impact significatif sur les variables macro-économiques dans la zone euro en général et la France en particulier, en effet la crise a contribué à la baisse des taux de croissance économique et à l'augmentation des taux de chômage et d'inflation, ce qui a contribué à fausser le climat de l'investissement, et qui a eu un impact négatif sur les flux d'IDE entrant , où ces derniers sont tombés par une grande marge au cours de la période de la crise financière mondiale.

Mots clés: crise financière, la zone euro, l'inflation, le chômage, l'investissement direct étranger, le climat d'investissement.

المقدمة

يعيش العالم في الوقت الراهن تداعيات أزمة إقتصادية حادة، هزت أركان الاقتصاد العالمي ونظامه المالي بحكم الرباط الوثيق الذي يميز الاقتصاد العالمي المعولم، بدأت إرهاباتها في الائتمان العقاري الأمريكي وتصاعدت لتصبح أزمة مالية ثم ما لبثت أن تحولت إلى أزمة عميقة عصفت بالأسواق المالية الدولية مما جعل الاقتصاديون يصفونها بأعنف الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي والأشد خطورة منذ أزمة 1929 فقد ضربت عمق المنظومة الرأسمالية بشكل لم يسبق له مثيل لتصبح شبحاً يهدد بتقويض النمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات العالمية ما يجعلها تشكل في الفترة الراهنة أكبر تحدي واختبار يواجه الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية بشكل خاص، في شكل أزمات داخلية متفاوتة الخطورة.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم والذي تأثر بتداعيات هذه الأزمة نظرا للارتباط القوي لاقتصاد الاتحاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي، حيث مسته الأزمة عبر قنوات تدويل وتدوير الأزمة والمتمثلة في قناة الأسواق المالية ، قناة الصفقات التجارية، قناة سوق النقد أو الارتباط الدولار.

ونظرا للارتباط القوي بين دول الاتحاد النقدي الأوروبي من خلال سياسة نقدية موحدة ، فقد ساهم ذلك في تقشي الأزمة بين دول منطقة اليورو، وقد بدأت هذه الأزمة في اليونان حين أعلن وزير المالية لليونان (جورج باباندرو) أن أرقام رئيس الوزراء السابق (كوستاس) غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12,8% من الناتج الإجمالي المحلي بدل 3,6%، الأمر الذي أدى إلى اهتزاز ثقة المستثمرين، وهكذا بدأت الأزمة في اليونان.

لقد أثرت الأزمة اليونانية والتي عرفها ولازال يعرفها التكامل الاقتصادي بصفة عامة ومنطقة اليورو بصفة خاصة والتي هدت ولا زالت تهدد تجربة تكاملية فريدة من نوعها بالفشل أو التراجع إلى الوراء إنطلاقا من عدوى الأزمة التي انتقلت إلى اسبانيا، ايطاليا، فرنسا وألمانيا و يخشى أن تكون لها امتدادات وانعكاسات سلبية على الدول الأخرى الأعضاء في منطقة اليورو و الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي كتأثيرها على الاقتصاد البريطاني.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم عناصر التمويل الخارجي لبعض دول منطقة اليورو و التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، و في ظل الظروف الاستثنائية والتغيرات العميقة التي طالت تداعياتها منطقة الأورو أخيرا ، ازدادت أهمية معرفة تلك التداعيات على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة اليورو وذلك من خلال

الاجابة على الاشكالية التالية:

ماهي تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منطقة اليورو بصفة عامة، وفرنسا بصفة خاصة ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتناول العناصر التالية:

1- تداعيات الأزمة المالية العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لمنطقة اليورو

2- تداعيات الأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منطقة اليورو

3- تداعيات الأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لفرنسا

المحور الأول: تداعيات الأزمة المالية العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لمنطقة اليورو

أولاً: أسباب الأزمة المالية العالمية:

يعود السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية إلى أزمة الرهن العقاري الأمريكية أو ما يسمى بأزمة القروض عالية المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعرف على أنها "نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذو ملاءة مالية مشكوك فيها، والتي يمكن أن تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي، وفي أغلب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانحة للقروض عالية المخاطر للقوانين البنكية ففي هذه الحالة يعتبر المقترض ذو مخاطر كبيرة جدا ومشكوك فيه".¹

ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية وجد عدد كبير

¹ Montialoux Claire et Zucman Gabriel, **Comprendre la crise des subprime**, rapport regards croisés sur l'économie, disponible sur internet, 14/14/2008, P 17.

من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في الأسواق المالية وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار، وقد تضررت البنوك المختصة في القروض عالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد وتأثيرها على أوضاع المقرضين ذوي الدخل المتواضع. إضافة إلى السبب الرئيسي لأزمة الرهن العقاري يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى حدوثها في مجموعة من الإختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي وأخرى على مستوى الاقتصاد الجزئي، وذلك كما يلي:

1- أسباب على مستوى الاقتصاد الكلي

تشير نظرية المديونية لأيرفين «Arving Ficher» (1933) أن الأزمة تبدأ بصدمة في الإنتاجية ذات نتائج إيجابية على النمو الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع توقعات الأرباح ومن ثم زيادة الاستثمارات وبالتالي حجم القروض. هذه الآلية من المفروض أن تحمل في طياتها العديد من ميكانيزمات الاستقرار الذاتي عكس ما حدث في هذه الحالة، إذ حدث ما يلي:

أ- ارتفاع حجم السيولة: يمثل ارتفاع حجم السيولة على المستوى العالمي نقطة بداية، والتي كان وراء ارتفاعها عاملان أساسيان هما:¹

✓ ارتفاع كبير ومستمر في احتياطات الصرف في البنوك المركزية للدول الناشئة: ويرجع ارتفاع احتياطات الصرف في الدول الناشئة إلى لجوء هذه الأخيرة بهدف الحد من انخفاض قيمة الدولار إلى شراء أصول مالية بالدولار الأمريكي (USD) مثل السندات الحكومية الأمريكية عن طريق الإصدار النقدي للعملة المحلية ثم استعمالها في شراء الدولار في سوق الصرف من مصدر ذلك البلد، والتي تستعمل فيما بعد في شراء أصول ووضعها في الاحتياطي، الأمر الذي يساهم في ارتفاع احتياطات الصرف من جهة والسيولة المحلية من جهة أخرى.

¹- Artus Patrick, Betbèz Jean-Paul, De Boissieu Christian et Gunther Capelle-Blanchard, **la crise des su-bprimes**, la documentation française, paris, 2008, P 13.

✓ ارتفاع حجم القروض: بسبب انخفاض معدلات الفائدة والابتكارات المالية الجديدة.

ب- انخفاض التضخم: إن الارتفاع الكبير لحجم السيولة لم يرافقه ارتفاع التضخم بل العكس، حيث انخفض التضخم من 12% إلى 5% خلال عشر سنوات الأخيرة، الأمر الذي ساهم في زيادة مصداقية السياسة ضد التضخم للبنوك المركزية.¹

ج- انخفاض علاوة المخاطرة: يرجع سبب انخفاض علاوة المخاطرة إلى انخفاض التهرب منها، ولكن في بداية سنة 2007 تجاوزت هذه الأخيرة ما كانت عليه في سبتمبر 2001 نتيجة انفجار الأزمة فارتفع السيولة أدى بالأعوان الاقتصاديين إلى البحث على أصول ذات مخاطر أعلى للحصول على عائد مرتفع.

د- انخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل: ساهم انخفاض التضخم وعلاوة المخاطر، في انخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل، كما ساهمت هذه الأخيرة في زيادة حجم القروض في سياق غير تضخمي.

هـ- ارتفاع قيمة الأصول: وهذا مرده إلى التصريحات التي أدلى بها اقتصاديون أمريكيون مفادها استبعاد انخفاض شديد في سوق الرهن العقاري الأمريكي نتيجة حجمه من جهة وتنوعه من جهة أخرى. هذه التصريحات شجعت الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار أكثر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات.

2- أسباب على المستوى الجزئي

وتكمن هذه الأسباب فيما يلي:²

أ- اشتراط الربحية من طرف المساهمين: بعد تدهور المؤشرات البورصية ابتداء من سنة 2000 اضطر الوسطاء الماليون إلى البحث عن أساليب أخرى

¹- Artus Patrick, quel rôle pour les banques après la crise? Flash économie, nataxis, 2 juin 2008, P 226.

²- Idem, P 27.

لإقناع زبائنهم وتحقيق ربحية أعلى في ظل المنافسة خاصة مع زيادة دور المستثمرين التأسيسيين* مع بداية القرن الواحد والعشرون. ولذا لجأت البنوك إلى زيادة أنشطتها وتخفيض معايير الإقراض من جهة وتبني الابتكارات المالية من جهة أخرى.

ب- **تراجع معايير الإقراض:** انخفاض معايير الإقراض راجع إلى عملية التوريق، لذا نجد تراجعاً لمعايير منح القروض في المنطقة التي يكون فيها التوريق نسبة كبيرة من حجم القروض.

ثانياً: الأزمة المالية العالمية ومعايير تدويلها إلى منطقة اليورو

1- التعريف بمنطقة اليورو

منطقة اليورو (بالإنجليزية Eurozone) هو الاسم الذي يطلق على دول الاتحاد الأوروبي الحاملة للعملة الموحدة اليورو، وقد كونت منطقة اليورو في 1 جانفي 1999، ويوجد حالياً 19 دولة في منطقة اليورو ويصل عدد سكانها إلى أكثر من 320 مليون نسمة.¹ وتتقسم دول منطقة اليورو إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لوكسمبورغ وهولندا ومجموعة الدول الجنوبية بما فيها: اليونان إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والبرتغال، والتي يشار إليها اختصاراً بدول «PIIGS».²

* المستثمرين التأسيسيين: يقصد بهم تلك المؤسسات المالية التي تقوم بجمع مدخرات الأفراد بهدف إعادة توظيفها على شكل أصول مالية، مما يساهم في تمويل الاحتياجات المالية، كما تساهم كذلك في ربطها.

¹ - موسوعة ويكيبيديا، منطقة اليورو، <http://ar.wikipedia.org>.

² - بوخاري لحلو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان-، الملتقى الدولي حول:، المركز الجامعي الواد، 28/27 فيفري 2012.

الجدول رقم (01): الدول الأعضاء في منطقة اليورو

| الدولة | تاريخ اعتمادها |
|-----------|----------------|
| النمسا | 1999 |
| بلجيكا | 1999 |
| قبرص | 2008 |
| فلندا | 1999 |
| فرنسا | 1999 |
| ألمانيا | 1999 |
| اليونان | 2001 |
| ايرلندا | 1999 |
| إيطاليا | 1999 |
| لوكسمبورغ | 1999 |
| هولندا | 1999 |
| مالطا | 2008 |
| البرتغال | 1999 |
| سلوفاكيا | 2009 |
| سلوفينيا | 2007 |
| اسبانيا | 1999 |
| استونيا | 2011 |
| لاتفيا | 2014 |
| ليتوانيا | 2015 |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

1. موسوعة ويكيبيديا، منطقة اليورو، أطلع عليه يوم 2015/03/03، على الساعة 18:06 <http://ar.wikipedia.org>
2. وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، انضمام جمهورية لاتفيا رسميا لدول منطقة اليورو، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2353341&language=ar>، نشر يوم 2014/01/01، على الساعة 01:39، أطلع عليه يوم 2014/03/16، على الساعة 06:16.

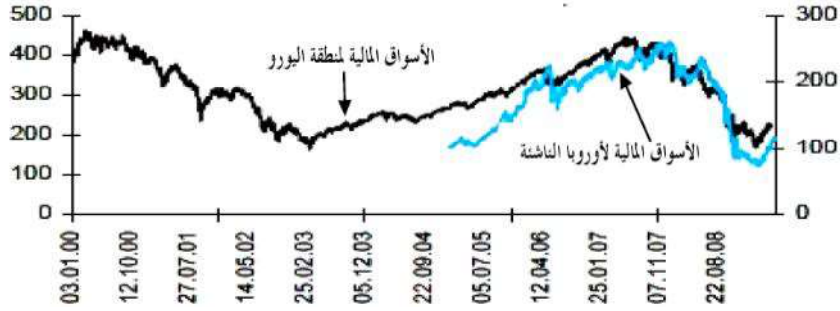
2- معايير تدويل الازمة المالية العالمية:**أ- معيار الاسواق المالية وانتقال الأزمة لدول منطقة اليورو:**

بفعل العولمة المالية والترابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي هناك كميات كبيرة من الأموال والمتحصلات من دخل الأصول تتدفق بينهما، بما في ذلك الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والأوراق المالية الحكومية ففي 2009 تدفقت 239.5 مليار دولار إلى الولايات المتحدة من الدخل المكتسب على الأصول التي يحتفظ بها سكان الاتحاد الأوروبي ، كما تدفقت 190.7 مليار دولار إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره الدخل المكتسب على الأصول التي عقدت في الولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك تدفق صافي 6.4 مليار دولار إلى الولايات المتحدة كتحويلات من جانب واحد في عام 2009 ،¹ ونظرا لأن دول الاتحاد الأوروبي من الدول شديدة الانكشاف تجاه الولايات المتحدة انتقلت تداعيات الأزمة المالية الراهنة إليها ، فبمجرد حدوث البوادر الأولى للأزمة تعرضت العديد من البنوك لخسائر الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الاقتراض ، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان فيها، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

ونظرا للارتباط القوي بين الأسواق المالية الأمريكية و الأوروبية-خاصة منطقة اليورو- ، فبمجرد بداية انهيار مؤشر داو جونز الأمريكي ، مس هذا الانخفاض مؤشرات الأسواق في منطقة اليورو.

¹- William H. Cooper, EU-U.S. Economic Ties: Framework Scope and Magnitude, Congressional Research Service, January 27, 2011, p 6.

الشكل رقم (01): التقلبات في الأسواق المالية للمنطقة اليورو بفعل أزمة الرهن العقاري الأمريكية
2009/2000



Source: European Commission, *European Economy: Economic Crisis in Europe Causes Consequences and Responses*, 7-2009, Luxembourg, 2009, p12.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الانخفاض المسجل في الأسواق المالية لدول منطقة اليورو منذ بداية الأزمة الأمريكية بسبب الارتباط الكبير بين السوقين الماليين ، بالإضافة إلى معدلات الانفتاح المالية الشديدة بينهما.

ب- معرض سوق النقد " الارتباط الدولارى " وانتقال الأزمة لدول منطقة اليورو

سوق النقد جزء من أسواق المال وفيه تتداول الأدوات المالية قصيرة الأجل وفي مقدمتها العملات، وهذا السوق أكثر عرضة للتأثر من غيره بالأزمة الاقتصادية العالمية ، فالدولار الأمريكي من أهم العملات المتداولة فيه، وقد سجلت قيمته في احتياطات العملات العالمية انخفاضا كبيرا في أقل من عشرة أعوام، فقد كانت في منتصف عام 2008 تشكل 62.4% فقط من العملات التي تحتفظ بها البنوك المركزية مقارنة بنحو 71.2% في نهاية عام 2000 وخلال الفترة ذاتها ارتفع نصيب اليورو الأوروبي من 18% إلى 27% على

المستوى العالمي.¹

وتحتفظ البنوك المركزية الأوروبية باحتياطات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة بذلك يستولي الدولار على ثلثي احتياطات النقد الأجنبي في العالم و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي ، وبالتالي يعتبر الدولار اوسع عملة في التداول حيث تتم به معظم معاملات التجارة الدولية ، إذ أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) نفطها بالدولار الأمريكي، وفي الجملة يصل حجم التداول بالدولار حول العالم حوالي ثلاثة ترليونيات، الأمر الذي يجعل أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار ينعكس على أسعار السلع والخدمات.²

ج- معبر الصفقات التجارية وانتقال الأزمة لدول منطقة اليورو

لقد كان لانخفاض الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية الناتج عن الركود الذي تعاني منه اقتصاديات دول العالم بسبب الأزمة المالية، إضافة إلى تدهور القروض الموجهة لتمويل التجارة الدولية بسبب تشديد معايير الإقراض للحد من تدهور ملاءة البنوك، آثار واضحة على تدهور معدل نمو التجارة العالمية ومنها الأوروبية، حيث عرفت تجارة دول الاتحاد الأوروبي عامة ودول منطقة اليورو خاصة تدهورا بسبب انخفاض الطلب العالمي وبخاصة الأمريكي على السلع الأوروبية، حيث يشير الشكل رقم (02) أنه في الوقت الذي انخفضت في الواردات الأمريكية (منتصف عام 2008) انخفضت بذلك الصادرات الأوروبية، هذا يعني أن انخفاض الطلب الأمريكي على السلع

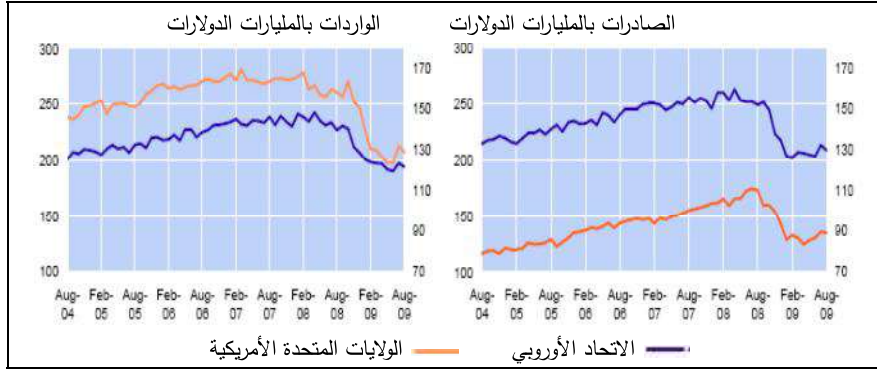
¹ - بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية-دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الاقتصادي-،مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2010/2011، ص120.

² - بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص120.

الاستهلاكية الأوروبية ساهم في تدهور تجارة الاتحاد الأوروبي، مع العلم أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل حوالي 23% من إجمالي صادراته إلى العالم¹، حيث يوضح الشكل أدناه أن تدهور تجارة الولايات المتحدة الأمريكية سواء صادرات أو واردات تبعه تدهور في تجارة الاتحاد الأوروبي وهذا لارتباط الاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي.

الشكل رقم (02) : الصادرات والواردات الأوروبية والأمريكية إلى العالم الخارجي خلال (2004-2009)

(2009)



Source : Catheriene Kappel, Julia Wors, **The impact of the globle recession in europe –The role of internationale trade**, Working paper for for the SUERF/BWG Conference and Special OeNB East Jour Fixe “Contagion and Spillovers –New Insight from the crisis, held on Febraury 12th, 2010, Vienna, Austria, p 03.

¹- Frantisek Nemth, Economic Crisis in Europe –The impact on economic activity, working paper 2010, p 02 .

الجدول رقم (02): التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

الوحدة: مليون يورو، %

| الفترة | استيراد | النسبة من اجمالي واردات الاتحاد الأوروبي % | تصدير | النسبة من اجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي % | الميزان |
|--------|---------|--|---------|--|---------|
| 2006 | 175.547 | 13.0 | 269.144 | 23.2 | 93.598 |
| 2007 | 181.739 | 12.7 | 261.477 | 21.1 | 79.738 |
| 2008 | 186.771 | 11.9 | 250.124 | 19.1 | 63.353 |
| 2009 | 159.177 | 13.2 | 205.538 | 18.7 | 46.361 |
| 2010 | 169.310 | 11.4 | 242.175 | 18.0 | 72.865 |
| 2010 | 38.868 | 11.7 | 52.969 | 18.0 | 14.101 |
| | 43.361 | 11.6 | 60.777 | 18.1 | 17.416 |
| | 42.788 | 11.0 | 64.051 | 18.2 | 21.263 |
| | 44.292 | 11.1 | 64.378 | 17.6 | 20.085 |

المصدر: بوسبيغ صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية -دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الاقتصادي-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2010/2011، ص125.

عبر هذه القنوات السابقة الذكر انتقلت الأزمة المالية العالمية من أزمة مالية واقتصادية أمريكية إلى أزمة مالية واقتصادية أوروبية، لكن كيفية تأثر دول الاتحاد الأوروبي تختلف من دولة لأخرى وهذا ما يعتمد على:¹

1- حجم القطاع المالي للدول: فالبلدان التي تمتلك قطاع مالي واسع كالمملكة المتحدة وإيرلندا ولوكسمبورغ كانت أكثر عرضة للاضطرابات المالية، وهذا نتيجة للتداول الواسع للأوراق المالية الأمريكية في أسواقها؛

2- مدى تبعية الاقتصاد لقوة التصدير: فالبلدان التي تعتمد على قوة التصدير والمسجلة لفائض في ميزانها التجاري، كانت أكثر عرضة لانكماش في اقتصادياتها، كألمانيا وهولندا والنمسا؛

¹ - يحي مصلة، خلوفي عائشة، جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دوله، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، يومي 07/08 ماي 2013 ص6.

3- مدى اتساع أسواق العقارات في هذه الدول: إذ لوحظ منذ أكثر من عشر سنوات اتساع سوق العقارات في كل من المملكة المتحدة، فرنسا، أيرلندا ودول البلطيق وبالتالي فانخفاض أسعار العقارات الحق أضرار باقتصاديات هذه الدول.

ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية العالمية:

على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لمنطقة اليورو - دراسة حالة

فرنسا:-

1- النمو الاقتصادي في منطقة اليورو وفرنسا M

يمكن ملاحظة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو وفرنسا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3): نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو وفرنسا خلال الفترة 2014/2005

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | توقعات 2014 |
|------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------------|
| منطقة اليورو (%) | 1.7 | 3.2 | 3 | 0.4 | 4.4- | 2 | 1.4 | 0.6- | 0.4- | *1 |
| فرنسا (%) | 1.8 | 2.5 | 2.3 | -0.1 | -3.1 | 1.7 | 2.0 | 0.0 | 0.2 | *0.9 |

المصدر: من اعداد الباحثين إعتياداً على:

European commission, **statistical annex of European economy**, spring 2013,p203.

*مؤسسة النقد العربي السعودي، أحدث التطورات الاقتصادية، التقرير السنوي الثامن والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، المملكة العربية السعودية، سنة 2012، ص8.

لقد كان لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى دول الإتحاد الأوروبي آثار واضحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي إذ عانت كل دول الإتحاد الأوروبي بصفة عامة ودول منطقة اليورو بصفة خاصة ابتداء من سنة 2008 من انكماش اقتصاديتها حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.4 % مقارنة ب 3 % سنة 2007، ليزداد الامر سوءاً انطلاقاً من سنة 2009 حيث سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل ما دون الصفر لجميع دول

منطقة اليورو بحوالي 4.4% ويمكن ارجاعه ذلك إلى بداية أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والتي بدأت شرارتها باليونان وما لبثت ان انتشرت في منطقة اليورو وقد ادى تعثر الكثير من البنوك والمؤسسات الإنتاجية والتي فقدت الكثير من أرباحها وتحملت الكثير من الالتزامات إلى إفلاس العديد منها¹، وإذا تحدثنا عن فرنسا فقد سجل معدل الناتج المحلي الاجمالي فيها سنة 2009 معدلا سلبيا بحوالي 3.1%، ويرجع ذلك إلى تأثيرها هي الأخرى بالأزمة المالية العالمية.

غير أنه في عام 2010 بدأت اقتصادات منطقة اليورو تتعافى تدريجيا حيث سجلت فرنسا معدل نمو في الناتج المحلي وصل 1.7%، أما بالنسبة للمنطقة ككل فهي الأخرى سجلت ارتفاع في معدلات النمو بها بلغت حوالي 2% وذلك لاتجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى العمل على زيادة رؤوس الأموال والسيولة الاحتياطية بالإضافة إلى انتعاش الاستهلاك الخاص والاستهلاك الحكومي وصافي الصادرات على الرغم من استمرار انخفاض الاستثمارات الثابتة بشكل طفيف والانتعاش في منطقة اليورو يختلف من دولة إلى أخرى، لترجع وتنخفض معدلات النمو في المنطقة سنتي 2012 و 2013 بمعدلات سلبية مابين (-0.6 و -0.4)، ومن المتوقع ان تعاود الارتفاع سنة 2014 بنسبة 1%، أما بالنسبة لفرنسا فقد ارتفع فيها معدل نمو الناتج المحلي بحوالي 2% سنة 2011 مقارنة ب 2010 ويرجع هذا إلى الانتعاش المتواضع الذي عرفه الاقتصاد الفرنسي إلى زيادة الاستثمار في الأعمال التجارية والصادرات،² ليرجع وينخفض هذه المعدل سنتي 2012 و 2013 مسجلا معدل نمو معدوم سنة 2012، ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي سنة 2014 بمعدل 0.9% و هذا حسب توقعات صندوق النقد

¹ - يحي مصلة، خلوفي عائشة، مرجع سابق، ص 7.

² - OECD, economic outlook, No 89, OECD, mai 2011, p99

الدولي .

2. معدل البطالة في منطقة اليورو و فرنسا

تسببت أزمة اليورو في تكاليف ومشاكل اجتماعية ضخمة وخاصة فيما يتعلق بارتفاع مستويات البطالة، فعندما حدث الانكماش وتراجع النشاط الاقتصادي أغلقت العديد من المؤسسات أبوابها وقامت بتسريح عدد كبير من العمال وخفضت الأجور وأصبحت الإعانات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة غير كافية وتدهورت بذلك الحالة الصحية والغذائية والتعليمية وارتفعت نسب الفقر والبطالة، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في منطقة اليورو وفرنسا خلال الفترة 2014/2005.

الجدول رقم (04): معدلات البطالة في منطقة اليورو وفرنسا خلال الفترة 2014/2005

| توقعات 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | |
|----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-----------------|
| 12.0 | 11.9 | 11.1 | 10.2 | 10.1 | 9.6 | 7.6 | 7.6 | 8.5 | 9.1 | منطقة اليورو |
| 11.6 | 11.2 | 10.2 | 9.7 | 9.7 | 9.5 | 7.8 | 8.4 | 9.2 | 9.3 | فرنسا* |

من إعداد الباحثين إعتقادا على:

- http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/images/5/55/Table_unemployment_rates.PNG

- OECD, **economic outlook**, 2012/2 No 94, OECD, novembre 2012, p p 84-93.

- European commission, **statistical annex of European economy**, spring 2013, p192.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات البطالة في منطقة اليورو قد سجلت أعلى مستوى لها في عشر سنوات بحوالي 9.6% في سنة 2009 وهذا بعد أن زاد خفض الشركات لعدد العاملين فيها، فسوق العمل فقد حوالي 273 ألف وظيفة في دول منطقة اليورو، وهو أعلى رقم سجل منذ 1999 ، ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لفرنسا فقد شهد معدل البطالة فيها أعلى مستوى له في مدة عشر سنوات سنة 2009 بحوالي 9.5%، ليستمر معدل البطالة في الارتفاع سنة 2010 ليصل إلى حوالي 10.1% في منطقة اليورو مسجلا أعلى معدل له منذ أوت 1998، وقد قدر مكتب الإحصاء الأوروبي

بيوروستات أن 15749 مليون رجلا وامرأة في منطقة اليورو كانوا عاطلين عن العمل في فيفري 2010، وقد ارتفع عدد الباطلين عن العمل ب 61 ألف في فيفري 2010 مقارنة بالشهر الذي سبقه، وبحوالي 1844 مليون مقارنة مع فيفري 2009،¹ وقد استمر الارتفاع في معدل البطالة سنتي 2011، 2012 حيث تزامن مع الارتفاع في معدل التضخم خلال السداسي الثاني من 2012 وقد وصول معدل البطالة في منطقة اليورو إلى أرقام قياسية في شهر أوت 2012 منذ 17 عاما ليقارب 18 مليون شخص في أسبانيا واليونان السائرتين في خطط تقشفية تجاوز معدل البطالة لدى الشباب دون 25 عاما 50%،² أما بالنسبة لفرنسا هي الأخرى استمرت فيها موجة الارتفاع في معدل البطالة حيث سجل معدل البطالة خلال شهر نوفمبر 2012 أعلى معدل له منذ 15 عاما، عند عتبة الثلاثة ملايين ومائة واثنين وثلاثين ألفاً وذلك بحسب ما أوردت الأرقام الصادرة عن السلطات الفرنسية،³ ليصل عدد العاطلين عن العمل في فرنسا في شهر جانفي 2013 ثلاثة ملايين ومئة وسبعين ألف شخص، وهو العدد الأكبر منذ ستة عشر عاما،⁴ لتصل أرقام البطالة الى مستويات قياسية في فرنسا، أكثر من ثلاثة ملايين ومئتين وأربعة وعشرين عاطلا عن العمل خلال شهر مارس 2013، وهذا حسب اخر احصائيات وزارة

¹ - بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 135.

² - عدم ذكر الكاتب، ارتفاع معدلي التضخم والبطالة في منطقة اليورو، نشرت يوم 31/08/2012، على الموقع الالكتروني:

<http://arabic.euronews.com/2012/08/31/eurozone-inflation-and-unemployment-rise/>

³ - عدم ذكر الكاتب، البطالة في فرنسا تسجل أرقاما قياسية، نشرت يوم : 27/12/2012، على الساعة 19:57، على الموقع الالكتروني:

<http://arabic.euronews.com/2012/12/27/french-unemployment-rises-again/>

⁴ - عدم ذكر الكاتب، أكبر عدد للعاطلين عن العمل في فرنسا منذ ستة عشر عاما، نشرت يوم : 27/02/2013، على الموقع الالكتروني: <http://arabic.euronews.com/2013/02/27/french-jobless-total-rise-higher/>

العمل الفرنسية، الرقم القياسي الذي لم يسجل منذ عام 1997، ويرجع محللون اقتصاديون ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في فرنسا الى تضرر قطاعات حيوية جراء الازمة المالية التي دفعت مصانع عديدة الى إغلاق ابوابها والاستغناء عن عمالها¹.

وقد بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو خلال شهر جانفي 2015 حوالي 11.2 في المائة، وكان قد سجل 11.3 في المائة في الشهر الذي سبقه ديسمبر 2014، بينما وصل الرقم إلى 11.8 في المائة في جانفي من العام الماضي 2014، ويعد معدل البطالة في جانفي الماضي هو الأدنى منذ افريل 2012، بينما بلغ معدل البطالة في مجمل دول الاتحاد خلال جانفي 2015 حوالي 9.8 في المائة، ووصل في الشهر الذي سبقه إلى 9.9 في المائة، بينما سجل في جانفي من العام الماضي "2014" حوالي 10.6 في المائة، وذلك حسب الأرقام التي صدرت عن مكتب الإحصاء الأوروبي في بروكسل (يوروستات)، التي أشارت إلى أن عدد العاطلين عن العمل في مجمل دول الاتحاد الأوروبي في جانفي 2015 قد بلغ ما يقرب من 24 مليون رجل وسيدة، منهم 18 مليوناً في منطقة اليورو، التي تضم حالياً 19 دولة من بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ28. وبالمقارنة بشهر ديسمبر من عام 2014، فقد انخفض عدد الأشخاص من دون عمل بمقدار 156 ألف شخص، منهم 140 ألف في منطقة اليورو. وأما بالمقارنة مع شهر جانفي من العام 2014، فقد انخفض العدد بمقدار مليون و820 ألف شخص في مجمل دول الاتحاد، ومنهم 896 ألف شخص في منطقة اليورو².

¹ - عدم ذكر الكاتب، رقم قياسي لعدد العاطلين عن العمل في فرنسا، نشرت يوم 2013/04/25، على الساعة 19:44، على الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.euronews.com/2013/04/25/record-levels-of-unemployment-in-france/>

² - عبد الله مصطفى، انخفاض طفيف في معدلات البطالة والتضخم في منطقة اليورو - عدد

3. التضخم في منطقة اليورو وفرنسا:

التضخم هو أحد أكبر المشكلات الاقتصادية التي نالت قسطا كبيرا من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحانا صعبا للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعدية على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية، وقد شهدت معدلات التضخم تباينا منذ بداية الأزميتين الماليتين العالمية والأوروبية، وهذا راجع إلى التدابير التي اتبعتها الحكومات لمواجهة الأزمة والتي قد أدت إلى زيادة الأمر سوءا كما أن هذه التطورات أثرت على معدل النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لمنطقة اليورو فهي الأخرى قد سجلت تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم بين الانخفاض والارتفاع تفاعلا مع العوامل الدولية من جهة وأزمة الديون السيادية من جهة أخرى باعتبار أن ألمانيا كانت القاطرة الأساسية في التحكم في معدلات التضخم داخل منطقة اليورو سواء من حيث سياساتها الرافضة لتدخل البنك المركزي أو معدلات النمو الإنتاجي داخلها، و الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في كل من فرنسا ومنطقة اليورو خلال الفترة 2005/2014.

جدول رقم: (5): معدل التضخم في منطقة اليورو وفرنسا خلال الفترة 2005/2014

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | توقعات 2014 |
|----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------------|
| منطقة اليورو % | 2.2 | 2.2 | 2.1 | 3.3 | 0.3 | 1.6 | 2.7 | 2.4 | 1.6 | 1.2 |
| فرنسا % | 1.9 | 1.9 | 1.6 | 3.2 | 0.1 | 1.7 | 2.3 | 2 | 1.6 | 1.5 |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

- [http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php?title=File:HI_CP_all-items_annual_average_inflation_rates_2000-2010_\(%25\)-fr.png&filetimestamp=20120907072620](http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/index.php?title=File:HI_CP_all-items_annual_average_inflation_rates_2000-2010_(%25)-fr.png&filetimestamp=20120907072620)

- OECD, **economic outlook**, 2012/2 No 94, OECD, novembre 2012, p 84-93.

العاطلين في مجمل دول الاتحاد الأوروبي في يناير الماضي حوالي 24 مليوناً، جريدة الشرق الأوسط، 2 مارس 2015.

European commission, statistical annex of European economy, spring 2013, p192.

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو خلال عام 2008 حيث بلغ 3.3% مقارنة مع 2.1% في عام 2007 ويعود السبب في ارتفاع معدل التضخم إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت مختلف اقتصادات العالم والتي كان تأثيرها أشد على دول منطقة اليورو ويرجع ذلك إلى الارتباط القوي للاقتصاد الأوروبي بالاقتصاد الأمريكي من خلال قنوات تدويل الأزمة خصوصا منها قناة سوق النقد " الارتباط الدولار"، وهو ما ينعكس سلبا على المستوى العام للأسعار ومن ثم الاستهلاك ورفاهية الأفراد بصفة عامة وهذا ما يؤدي تدريجيا لانخفاض معدلات النمو في منطقة اليورو، ولكن سرعان ما عاود التضخم الانخفاض خلال العامين 2009، 2010، ليعاود مرة أخرى الارتفاع سنة 2011 و2012 مسجلا على التوالي حوالي 2.7%، 2.4%، وقد سجل معدل التضخم في منطقة اليورو في شهر مارس 2013 تراجعا ليصل إلى 1.7%، ما يقل عن المعدل المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي وهو 2% علما أن ارتفاع أسعار الغذاء، التبغ والكحول ما زال بمعدل 2.7%، المعدل جاء مساويا لتوقعات المحللين في ظل الركود الإقتصادي في المنطقة، فترجع المداخيل أدى إلى انخفاض الطلب¹.

وقد انخفضت معدلات التضخم في كل من منطقة اليورو، ومجملة دول الاتحاد الأوروبي، خلال شهر جانفي من العام الحالي 2015، ووصل معدل التضخم السنوي في جانفي إلى - 0.6% في منطقة اليورو، وكان الرقم قد وصل إلى - 0.2% في ديسمبر من العام 2014، وحسب المفوضية الأوروبية ببروكسل، يعد هذا المعدل الذي وصل إليه

¹ - عدم ذكر الكاتب، مخاوف اقتصادية من تدني التضخم في منطقة اليورو عن المعدل المستهدف، نشرت يوم: 18:29، 2013/04/03، على الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.euronews.com/2013/04/03/eurozone-inflation-falls-for-third-straight-month/>

التضخم في جانفي 2015 الأدنى الذي يسجل منذ جويلية 2009، وكان معدل التضخم قد بلغ في جانفي 2014 حوالي 0.8 % وقالت الأرقام الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروستات) ببروكسل، إنه على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل، بلغ المعدل بالنسبة للتضخم السنوي في جانفي 2015 حوالي - 0.5 %، وكان قد بلغ - 0.1 % في ديسمبر 2014، ولوحظت معدلات سنوية سلبية في 23 دولة من الدول الأعضاء، وسجلت أدنى معدلات سنوية في اليونان - 2.8 %، وبلغاريا - 2.3 %، بينما سجلت معدلات سنوية إيجابية في مالطا 0.8 % والنمسا ورومانيا 0.5 % والسويد 0.4 % وبريطانيا 0.3 %، وذلك مقارنة مع شهر ديسمبر 2014، وبشكل إجمالي انخفض معدل التضخم السنوي تقريبا في جميع الدول الأعضاء، باستثناء قبرص ومالطا والسويد، وجاءت أكبر التأثيرات السعودية للتضخم السنوي في منطقة اليورو من المطاعم والمقاهي والإيجارات، وبلغت النسبة + 0.14 نقطة في المائة لكل منهما، والتبع + 0.7 نقطة، وجاءت الآثار الهبوطية من وقود النقل - 0.77 وزيوت التدفئة - 0.24، والاتصالات - 0.5 نقطة في المائة¹.

أما بالنسبة لمعدل التضخم في فرنسا فقد سجل أعلى قيمة له سنة 2008 بحوالي 3.2% وهذا راجع لتأثر فرنسا بالهزة المالية التي أصابت العالم إثر أزمة الرهن العقاري، لترجع معدلات التضخم وتعرف انخفاضا كبيرا وصل إلى 0.1% سنة 2009 إذ هبطت أسعار السلع الاستهلاكية وانخفضت تكاليف الطاقة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وقد أشارت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" أن المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (اي ان اس ايه ايه) قال أن الأسعار الاستهلاكية انخفضت بنسبة 0.4% في شهر جانفي 2009 وجاء ذلك بعد هبوط اسعارها بنسبة 0.2% في ديسمبر

¹ - عبد الله مصطفى، مرجع سابق.

2008، وأشار إلى أن معظم الانخفاض في معدل التضخم بفرنسا يعود إلى انخفاض أسعار الطاقة وقد وصل الانخفاض في أسعار الطاقة بنسبة 1.7% في شهر جانفي 2009 وحده¹.

أما سنتي 2010 و 2011 فقد ارتفع معدل التضخم ثم عاود الانخفاض سنتي 2012 -2013 وهذا حسب بيانات مكتب الإحصاء الفرنسي والذي أظهر أن معدل التضخم انخفض في نوفمبر 2012 بوتيرة تفوق التوقعات بفضل انخفاض تكلفة النقل والاتصالات والطاقة، حيث نزلت الأسعار 0.2% على أساس شهري وفقا للحساب المنسق مع أرقام الاتحاد الأوروبي وارتفعت 1.6% على أساس سنوي لتسجل أبطأ وتيرة منذ أوت 2010،² وقد تراجع معدل التضخم في فرنسا نحو أدنى مستوياته في حوالي ثلاث سنوات ونصف خلال مارس 2013 حيث تراجع إلى 1.1%.³

4. الاتجاهات في الميزانية العامة في منطقة اليورو و فرنسا:

أقرت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة 3% إلا أن بعض دول الاتحاد الأوروبي خرقت هذه النسبة بكثير من بينها إيرلندا بأعلى نسبة سنة 2011 تقدر ب(-13,1%) تليها اليونان (-9,1%) واسبانيا (-8,5%) ويحصل العجز في الموازنة العامة عندما يكون الإنفاق أكبر من الإيرادات ، ويشير الجدول رقم (6) إلى اتجاهات الميزانية العامة خلال الفترة

¹ - عدم ذكر الكاتب ، تراجع معدل التضخم في فرنسا بنسبة 0.4% خلال يناير الماضي، نشرت يوم 2009/02/20 على الساعة : 02:07 مساءً، على الموقع الإلكتروني: http://www.lahona.com/show_news.aspx?nid=224476&pg=43

² - هالة قنديل ، التضخم في فرنسا يسجل أقل مستوى في عامين في نوفمبر، قناة العربية، نشرت يوم 2012/12/12، على الساعة 09:01، على الموقع الإلكتروني: <http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE8BB04L20121212>

³ - الإلكترونية الاقتصادية ، تراجع معدل التضخم في فرنسا نحو أدنى مستوياته إلى 1.1% في آذار، 11 نشرت يوم: أبريل 2013، على الساعة 11:07، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elnashrafinance.com>

2014/2005 في منطقة اليورو وفرنسا .

جدول رقم(6) :الاتجاهات في الميزانية العامة* لدول منطقة اليورو

خلال الفترة 2014/2005

% من الناتج المحلي الاجمالي

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| النفقات% | 47,3 | 46,6 | 46 | 47,1 | 51,2 | 51 | 49,5 | 49,9 | 49,7 | 49,3 |
| الإيرادات% | 44,8 | 45,3 | 45,3 | 45 | 44,9 | 44,8 | 45,3 | 46,2 | 46,8 | 46,5 |
| رصيد الميزانية | 2,5- | 1,3- | 0,7- | 2,1- | 6,3- | 6,2- | 4,2- | 3,7- | 2,9- | 2,8- |

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، أحدث التطورات الاقتصادية، التقرير السنوي الثامن والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء ، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 12.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن النفقات العامة في منطقة اليورو قد ارتفعت خلال سنتي 2009-2011 وذلك بسبب أزمة الديون السيادية التي مست المنطقة ويقابلها انخفاض في الإيرادات العامة سنتي 2009-2011 وبالتالي حققت عجزا قدره - 6.3% و- 6.2% على التوالي وهو أكبر من المعدل المحدد في معاهدة ماستريخت الذي قدر بأن لايتجاوز 3%.

جدول رقم(7) :الاتجاهات في الميزانية العامة لفرنسا خلال الفترة 2012/2009

| الدولة | 2009 | 2010 | 2011 | توقعات 2012 |
|---------|------|------|------|-------------|
| فرنسا % | 7.6- | 7.1- | 5.5- | 4.7- |

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي ، أحدث التطورات الاقتصادية، التقرير السنوي الثامن والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء ، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 12.

تكمن أهمية فرنسا لمنطقة اليورو في أن اقتصادها يحتل المركز الثاني بين اقتصادات دول منطقة اليورو، ويصل الدين العام لفرنسا إلى 2.1 تريليون دولار أي حوالي 83 ٪ من الدخل القومي، ووقد وصلت نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة إلى 7.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009

متأثرة بالأزمة الأوروبية، وهي من بين المرشحين لحزمة المساعدة المالية بعد إسبانيا وإيطاليا، لذلك تبنت الحكومة الفرنسية خطة تقشف قاسية لنفادي ذلك،¹ وقد سجلت فرنسا انخفاضا في عجز الميزانية العامة للدولة من 7.6 % سنة 2009 إلى 5.5 % سنة 2011

5. التجارة الخارجية في منطقة اليورو وفرنسا:

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمات الاقتصادية العالمية، حيث كان لظروف تراجع معدلات النشاط الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبي أثراً سلبياً على التجارة الدولية نظراً لأهمية الاقتصادية الكبيرة للاتحاد الأوروبي في هيكل التجارة الدولية، فتداعيات السياسات التقشفية المتبعة كان لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العالمي ومن ثم على التجارة العالمية، فمع بداية تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية انتعشت التجارة الدولية بشكل كبير عام 2010 ، إلا أن أزمة الديون السيادية الأوروبية ألقت بظلالها على التجارة الدولية في السلع والخدمات، حيث انخفض معدل نمو حجم التجارة العالمية ليلبلغ 6.3 % في عام 2011 مقابل 14.3 % في عام 2010 ، أي أن معدل نمو حجم التجارة الدولية لعام 2011 كان أقل من نصف معدل نموها في عام 2010،² وفيما يلي جدول يبين تطور التجارة الخارجية في منطقة اليورو وفرنسا خلال الفترة 2013/2008:

¹ - عبد اللطيف درويش، اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أوت 2012 ص5.

² - حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير "غير منشورة" في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، صص 10-11.

الجدول رقم (07): تطور قيمة الصادرات السلعية في منطقة اليورو وفرنسا خلال الفترة 2008-

(%) 2013

| البيان | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | جانفي 2013 | فيفري 2013 |
|--------------|------|-------|------|------|------|------------|------------|
| منطقة اليورو | 9.7 | -22.4 | 8.4 | 14.4 | 0.1 | 16.1 | 7.0 |
| فرنسا | 10.6 | -21.8 | 8.5 | 13.0 | -4.7 | 3.6 | 4.0- |

Source: The International Financial Statistics (IFS), Data extracted from IMF Data warehouse , on site:

<http://elibrary-data.imf.org/public/FrameReport.aspx?v=3&c=20840393>

الجدول رقم (08): تطور قيمة الواردات السلعية في منطقة اليورو وفرنسا خلال الفترة 2008-

(%) 2013

| البيان | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | جانفي 2013 | فيفري 2013 |
|--------------|------|-------|------|------|------|------------|------------|
| منطقة اليورو | 9.6 | -22.7 | 8.1 | 15.2 | 6.5 | 31.8 | 19.1 |
| فرنسا | 13.4 | -21.7 | 8.5 | 16.7 | -6.6 | 3.2 | 6.0- |

Source: The International Financial Statistics (IFS), Data extracted from IMF Data warehouse, on site:

<http://elibrary-data.imf.org/public/FrameReport.aspx?v=3&c=20840394>

بالنظر إلى قيمة الصادرات والواردات، يلاحظ أن هناك زيادة طفيفة في قيمة الصادرات والواردات في منطقة اليورو خلال سنتي 2010-2011، مع بداية التعافي العالمي من الأزمة المالية العالمية والتي شهدت خلالها تدهورا كبيرا، مما يدل على تحسن نسبي في حركة التداول التجاري، برغم ما يعانيه الاقتصاد العالمي من تباطؤ شديد، فقد سجل حجم التجارة الدولية نموا بلغ حوالي 5.8% عام 2011 مقابل 12.9 عام 2010 (وكان من متوقع أن يسجل نمو قدره 4% عام 2012)¹، إلا أن هذا التحسن في التداول والحركة التجارية سرعان ما عاد للتباطؤ والتدهور في العديد من دول منطقة اليورو ومن بينها فرنسا حيث سجلت قيمة الصادرات السلعية في فرنسا معدلات سلبية تعكس الظروف التي تعيشها فرنسا ، لترجع وتتحسن الأوضاع في

¹ - مؤسسة النقد العربي السعودي ، أحدث التطورات الاقتصادية، التقرير السنوي الثامن والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء ، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 12.

منطقة اليورو مع بداية عام 2013 ويبدو ذلك واضحا من خلال الارتفاع النسبي في قيمة الصادرات السلعية في منطقة اليورو وفرنسا (التي تعتبر ثاني (02) اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا) خلال شهر جانفي 2013 .

6. الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو وفرنسا:

الجدول رقم (09): تطور قيمة الإنتاج الصناعي في الدول الأوروبية خلال الفترة 2008-2012 (%)

| البيان | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | جانفي 2014 |
|--------------|------|-------|------|------|------|------|------------|
| منطقة اليورو | -2.0 | -15.1 | 7.3 | 3.5 | -2.5 | -0.7 | 1.8 |
| فرنسا | -2.5 | -14.1 | 5.2 | 2.2 | -2.6 | -0.9 | -0.1 |

Source: The International Financial Statistics (IFS), Data extracted from IMF Data warehouse, on site: <http://elibrary-data.imf.org/public/FrameReport.aspx?v=3&c=20840391>

تشير بيانات الجدول أن مستوى الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو عرف ترجعا كبيرا خلال الأزمة المالية العالمية، إذ انه انخفض بمعدل -15.1% في سنة 2009م مقارنة بسنة 2008م، ولكنه تحسن سنة 2010 مع ظهور بوادر تعافي الاقتصاد العالمي مسجلا حوالي 7.3% في منطقة اليورو و 5.2% في فرنسا، ليرجع وينخفض الإنتاج الصناعي في منطقة اليورو سنة 2011 بسبب أزمة الديون السيادية في المنطقة فقد تأثر الإنتاج الصناعي كثيرا حيث عرف انخفاضا هائلا خلال سنة واحدة فقط، حيث انخفض معدل نمو الإنتاج الصناعي من 7.3% إلى 3.5% ما بين سنتي 2010 و 2011م، ليستمر في الانخفاض محققا أدنى مستوياته بحدود -2.5% خلال سنة 2012، وهذا في ظل تحقيق ألمانيا تحسن كبير برغم أزمة المديونية وبمعدلات كبيرة خلال سنتي 2010 و 2011م رغم تأثرها الشديد بالأزمة المالية العالمية سنة 2008-2009م وانخفاض مستوياتها إلى حدود -17%¹.

¹ - أحمد طرطار، منصر عبد العالي، آثار أزمة المديونية الأوروبية الراهنة على أداء الاقتصاد

بينما تبقى فرنسا، متأثرة بأزمة المديونية ويعرف الإنتاج الصناعي بها تدهورا كبيرا جراء الأزمة المالية العالمية، حيث تدهور خلالها الإنتاج الصناعي كثيرا فقد ووصل إلى أدنى مستوياته في سنة 2009، وبرغم بداية التعافي العالمي خلال سنة 2010 وتحقيق فرنسا لمستويات مقبولة عن سابقتها من السنوات (2008-2009م)، إلا أنها عادت للركود من جديد متأثرة بأزمة الديون رغم كبر الإنتاج فيها مسجلة تراجعاً بـ 2.6% سنة 2012، وتراجعا بـ 0.9% سنة 2013، و 0.1 في جانفي 2014.

المحور الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منطقة اليورو في ظل الأزمة المالية العالمية

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

✓ ينطوي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة؛¹

✓ ويعرف أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يتم بواسطة أفراد أو شركات في دولة مضيضة، والذي يأخذ شكل إقامة فروع جديدة أو المساهمة في مشروعات قائمة أو في الأراضي أو الموارد الطبيعية، وبشرط أن يكون الحد الأدنى لملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال المشروع أو قوة

الأوروبي وآفاق الإقتصاد العالمي، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، جامعة سكيكدة، يومي 08/07 ماي 2013 .

¹ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص 19.

التصويت فيه (10%) مما يتيح الفرصة للمستثمر الأجنبي للمشاركة في إدارة المشروع والرقابة عليه؛¹

✓ أما بالنسبة لتعريف صندوق النقد الدولي: يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، " و هو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة،² وجدير بالذكر أن هذا التعريف يتفق مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.³

✓ ومن خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة، و ذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة و التحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منطقة اليورو

سنحاول في هذا العنصر توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول منطقة اليورو وسنحاول المقارنة بين هذه الدول في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الملحق رقم "1".

¹- Wallace Pain, **Japanese Foreign Direct Investment in Oregon**, International Trade Institute, Portland State University, 1991, P4

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت، 2009، ص53

نلاحظ من خلال الملحق رقم "1" أن الدول الكبرى مثل فرنسا هولندا، بلجيكا، وألمانيا تستقطب جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك إلى توفر المناخ الاستثماري الملائم في هذه الدول، بالإضافة إلى أن هذه الدول تملك نصيب كبير جدا من الشركات المتعددة الجنسيات بينما الدول الأخرى مثل اليونان، اسبانيا والبرتغال تستقطب معدلات ضعيفة منه، ويرجع السبب في ذلك إلى:¹

✓ عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم مما أدى بالشركات المتعددة الجنسيات إلى الاستثمار في دول أخرى انضمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبي خلال 2004، و 2007 مثل التشيك، سلوفينيا، سلوفاكيا، بولندا، المجر، بلغاليا، رومانيا، قبرص.

✓ إن توفر الدول التي انضمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبي بمناخ استثماري ملائم (توفر المواد الأولية، الأسواق)، أدى إلى نزوح الشركات المتعددة الجنسيات من الدول الغربية في أوروبا نحو هذه الدول.

3- تداعيات الأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

إلى دول منطقة اليورو:

لقد شهدت دول منطقة اليورو أشد تدهور في التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، وكان من بين العوامل التي عرقلت انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وجود توقعات اقتصادية أكثر قتامة مدفوعة بتدابير التقشف الحكومية ووجود أزمة ديون سيادية تلوح بالأفق، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف اختلافا كبيرا من سنة إلى أخرى، وذلك استجابة للتطورات الاقتصادية التي تحدث في العالم، حيث تزيد هذه التدفقات عادة خلال فترات النمو

¹ - محمد يعقوبي، عنتر بوتيار، الاستثمار الأجنبي المباشر والأزمات الاقتصادية في بعض دول الاتحاد الأوروبي-أسباب وتداعيات-، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات،المركز الجامعي الواد،27/28 فيفري 2012.

الاقتصادي السريع ويتم سحب هذه الاستثمارات إلى حد ما في فترات الركود، والجدول التالي يوضح لنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض دول منطقة اليورو قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية .

جدول رقم (10): متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة اليورو قبل وأثناء الأزمة

| الدول | متوسط الفترة 2007/2000 | متوسط الفترة 2013/2008 | متوسط الفترة 2013/2000 |
|-------------------------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------|
| بعض دول شمال أوروبا (مليون دولار) | | | |
| بلجيكا | 57114.88 | 69713.67 | 62514,36 |
| ألمانيا | 60458.25 | 32826,17 | 48615,93 |
| فرنسا | 58855,63 | 31755,83 | 47241,43 |
| دول جنوب أوروبا PIIGS (مليون دولار) | | | |
| اسبانيا | 34734 | 36752,5 | 35599,07 |
| ايرلندا | 8050.37 | 24907,67 | 15274,93 |
| إيطاليا | 24321.5 | 11557,5 | 18851,21 |
| البرتغال | 5206.25 | 5546 | 5351,857 |
| اليونان | 1776.62 | 2119,167 | 1923,429 |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: احصائيات الأونكتاد <http://unctadstat.unctad.org>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة اليورو الجزء الأكبر منها من نصيب دول الشمال حيث احتلت بلجيكا خلال الفترة 2013/2000 الصدارة بحوالي 62514,36 مليون دولار وبعدها ألمانيا بحوالي 48615,93 مليون دولار، ثم فرنسا بحوالي 47241,43 مليون دولار ، وقد ساهمت الأزمة المالية العالمية في تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الشمال حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا من 96221 مليون دولار سنة 2007 (قبل الأزمة) إلى 64184 مليون دولار و 24219 مليون دولار سنتي 2008 و 2009 على التوالي أثناء الأزمة حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر سنتي 2008 و 2009 بحوالي 33.3% و 74.83% على التوالي مقارنة بسنة 2007، وإذا قارنا

بين متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر خلال الفترة 2007/2000 قبل الأزمة والفترة 2013/2008 أثناء الأزمة نلاحظ هناك انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا وهذا بسبب عدم توفر مناخ استثماري مناسب بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على المتغيرات الكلية للاقتصاد الفرنسي والتي تراجعت كثيرا خلال الأزمة وهذا ما أثر على قدرتها في جلب الاستثمارات الأجنبية التي تغيرت وجهتها إلى دول أكثر استقرار مثل بلجيكا والتي ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بحوالي 107.6% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007، لتتخف هذه التدفقات سنة 2009 مسجلة حوالي 60963 مليون دولار، لترجع هذه التدفقات وتستمر في الارتفاع سنتي 2010 و 2011، وإذا قارنا بين متوسط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلجيكا قبل الأزمة (2007/2000) وخلال الأزمة نلاحظ ارتفاع حجم الاستثمارات الواردة إلى بلجيكا خلال الأزمة المالية العالمية، ولكن بداية من سنة 2012 بدأت تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلجيكا تصفية لهذه الاستثمارات بسبب تأثرها مؤخرا بأزمة منطقة اليورو.

أما بالنسبة لتداعيات الأزمة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول «PIIGS» فقد سجلت هي الأخرى تراجعا كبيرا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وهذا نظرا لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم فيها، حيث بينت الأزمة ضعف اقتصاديات أوروبا الجنوبية، فبعد تبني دول الـ«PIIGS» لليورو رسميا اتجه رجال الأعمال للاستثمار في هذه البلدان باعتبارها مناطق آمنة ونظرا لانخفاض أسعار الفائدة فيها مقارنة بالدول الشمالية، وهو ما أحدث نوع من الضبابية والتشويه للقرارات الاستثمارية في منطقة اليورو نتج عنه إفراط الاستثمار في بعض القطاعات، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بزيادة الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي، تزامن ذلك

مع إطلاق دول الـ«PIIGS» لمشاريع استثمارية ضخمة للحفاظ على معدلات نمو عالية ومستمرة مما دفعها إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي خصوصا من دول أوروبا الشمالية كفرنسا وألمانيا ، كل هذه العوامل ساهمت في النهاية في تعميق العجز المالي لدول الـ«PIIGS».¹

أدى تدفق رؤوس الأموال إلى دول الـ«PIIGS» وخاصة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة إلى دعم الطلب المحلي مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو فيها ولكن أيضا معدلات مرتفعة من التضخم انعكس على تراجع القدرة التنافسية لهذه الدول وانتقال العجز المالي إلى الميزان التجاري (العجز التوأم)، أدى العجز في الحساب الجاري لدول الـ«PIIGS» إلى تراكم الديون العامة والخاصة وصلت إلى 80% من حجم الناتج الإجمالي المحلي ،ومع ظهور الأزمة المالية العالمية اتضحت نقاط الضعف بالنسبة لهذه الدول، هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تشويه المناخ الاستثماري فيها وانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي إليها، وفي المقابل لم تتأثر دول أوروبا الشمالية كثيرا بعد إطلاق اليورو، نتيجة لسياساتها المالية المتناسقة و التي تهدف إلى احتواء الطلب الكلي مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، ورغم ذلك فقد تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية ولكن بنسب أقل مقارنة بدول الجنوب وخاصة اليونان.

وتعتبر اسبانيا في صدارة الدول المستقطبة للاستثمار بالنسبة لدول الجنوب، حيث سجلت خلال الفترة 2013/2000 حوالي 35599,07 مليون دولار، متبوعة بكل من ايطاليا وايرلندا بحوالي 18851,21 مليون دولار، و15274,93 مليون دولار على التوالي، لتحل اليونان المركز الأخير بحوالي

¹- Uri Dadush and Bennett Stancil, **Europe's Debt Crisis: More than a Fiscal Problem, in Paradigm Lost: The Euro in Crisis**, ed. Uri Dadush and Contributors (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, p 9-15.

1923,429 مليون دولار، ومن الملاحظ أن اسبانيا سنة 2008 (بداية الأزمة المالية العالمية) ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بحوالي 20% مقارنة بسنة 2007 من 64264 مليون دولار سنة 2007 إلى حوالي 76993 مليون دولار سنة 2008، لتعرف انخفاضا كبيرا جدا سنة 2009 بحوالي 86.5% مقارنة بسنة 2008 مسجلة حوالي 10407 مليون دولار، وهذا نظرا لتأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية، أما بالنسبة لإيرلندا فنلاحظ أنها بصفة عامة تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال الفترة 2013/2008 مقارنة بالفترة 2007/2000 (معدا سنة 2008)، أين سجلت تدفقات سالبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة-تصفية للاستثمارات-كما حدث في السنوات 2004 /2005/ 2006.

أما بالنسبة لليونان والتي تعتبر من أضعف الدول استقطابا للاستثمارات الأجنبية في منطقة جنوب أوروبا ، فقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها إلى أدنى مستوياتها سنة 2010 مسجلة حوالي 330 مليون دولار (منذ سنة 2002) ويرجع السبب في ذلك إلى أزمة الديون السيادية في اليونان حيث يعتبر يوم 20 أكتوبر 2009 يوما هاما في تاريخ الأزمة اليونانية عندما فجر وزير المالية الجديد (جورج باباندرو) (George Papandreou) قنبلة من العيار الثقيل وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق (كوستاس) (Kostas) غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12,8% من الناتج الإجمالي المحلي بدل 3,6%¹، بعد هذه التصريحات، بدأ حملة السندات اليونانية، بما في ذلك العديد من البنوك في منطقة اليورو،

¹ - بوخاري لحو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي - الجزائر-، يومي 26 و 27 فيفري 2011، ص 10.

بالقلق بشأن قدرة الحكومة اليونانية على سداد ديونها، وفي ديسمبر من العام 2009، قامت وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية (Fitch, Standard & Poor's, Moody's) بتخفيض التصنيف الائتماني للدين الحكومي اليوناني،¹ ومما زاد الأمر تعقيدا إلى جانب المؤشرات الاقتصادية السلبية الفساد الذي ترزح تحته اليونان فحسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي 2010 اعتبرت اليونان أسوأ دولة مقارنة بباقي دول جنوب أوروبا، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التهرب الضريبي فيها 30% أي ما يعادل 3,4% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت النفقات العامة مرتفعة نسبيا مقارنة بالإيرادات العامة، هذه العوامل مجتمعة جعلت اليونان تحتل المرتبة 86 من مجموع 133 دولة واعتبرت بذلك الأسوأ في الاتحاد الأوروبي،² كل هذه الأمور انعكست سلبا على المناخ الاستثماري لليونان الأمر الذي جعل المستثمرين يتجهون إلى مناطق أخرى أكثر استقرارا وخاصة دول شمال منطقة اليورو، ودول أخرى خارج الاتحاد الأوروبي.

المحور الثالث: تقييم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لفرنسا في ظل الأزمة المالية العالمية

1- تداعيات الأزمة المالية العالمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا:

سنحاول في هذا العنصر المقارنة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد الأزمة المالية العالمية لمعرفة تداعيات هذه الأخير على الاستثمار.

¹ - بن معزو محمد زكريا، أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي - الجزائر - يومي 26 و 27 فيفري 2011، ص 15.

² - بوخاري لحو، عايب وليد، مرجع سابق، ص 11.

جدول رقم (11): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا خلال الفترة 2012/2000

الوحدة: مليون دولار

| السنة | حجم الاستثمار الأجنبي الوارد |
|-------|------------------------------|
| 2000 | 43252 |
| 2001 | 50477 |
| 2002 | 49035 |
| 2003 | 42498 |
| 2004 | 32560 |
| 2005 | 84954 |
| 2006 | 71848 |
| 2007 | 96221 |
| 2008 | 64184 |
| 2009 | 24 215 |
| 2010 | 33 628 |
| 2011 | 38 547 |
| 2012 | 25 086 |
| 2013 | 4875 |

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على: احصائيات الأونكتاد <http://unctadstat.unctad.org>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا سجل أعلى تدفق له سنة 2005 أين وصل إلى حوالي 85 مليار دولار وهذا تزامنا مع ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا بحوالي 20% عام 2005 ، وكذا ارتفاعه في العالم أجمع حيث سجل 876.6 مليار دولار، ويرجع الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2005 إلى الاندماجات والاستحوادات، بما في ذلك الصفقات عبر الحدود، التي تمثل الصيغة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، وتشير بعض الدراسات إلى أن الاندماجات والاستحوادات المحلية منها وعبر

الحدود قد ارتفعت بنسبة 40% خلال الفترة 2004-2005،¹ وهي الأعلى منذ سنة 2000 أين سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم ذروتها بحوالي 1,3 تريليون دولار عام 2000.²

وإذا قارنا بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى فرنسا قبل وأثناء الأزمة نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في هذه التدفقات أثناء الأزمة حيث وصل هذا الانخفاض سنتي 2008 و 2009 إلى حوالي 33.29% و 74.83% مقارنة بسنة 2007، ويرجع هذا الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا لتراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية (والتي شكلت مصدراً رئيسياً لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات السابقة) بسبب الأداء الضعيف للأسواق المالية، حيث بلغت نسبة التراجع في قيمة هذه الصفقات 76% في الربع الأول من عام 2009 مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2008،³ وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في

العالم بصفة عامة بنسبة 37% سنة 2009 مقارنة ب 16% سنة 2008،⁴ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تراجعت رغبة وقدرة الشركات متعددة الجنسية على التوسع في الخارج وهذا بسبب عدم استقرار الإقتصاد العالمي

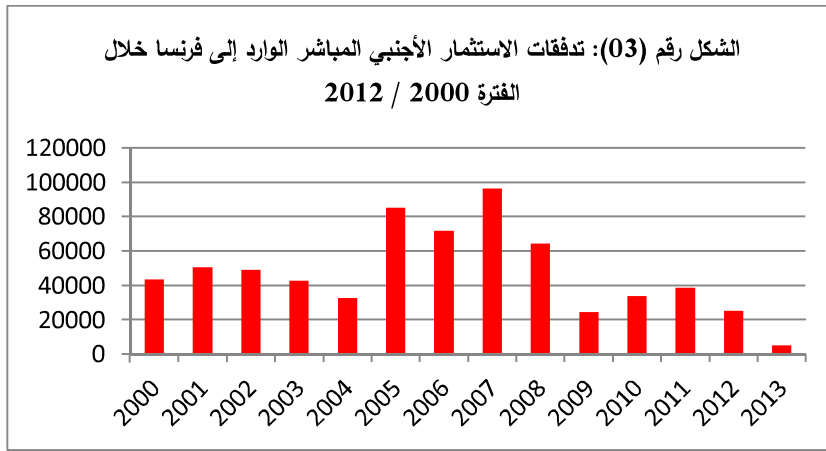
¹ - حاتم مهران، مراجعة تقرير آفاق الاستثمار العالمي حتى 2010: ازدهار أم تراجع، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2007 ص 60.

² - عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 56.

³ - مجلة عالم الاقتصاد، الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية، العدد رقم: 215، 2009/12/01.

⁴ - مجلة عالم الاقتصاد، تقرير الاستثمار العالمي يتوقع انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم الأقاليم، العدد رقم: 229، 2011/02/08.

وضعف الطلب العالمي وأزمة الديون،¹ والشكل الموالى يوضح لنا الانخفاض الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا خاصة سنتي 2009 و 2013 أي وصلت نسبة الانخفاض حوالي 75% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وحوالي 80.5% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 وهذا بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية التي مست منطقة اليورو.

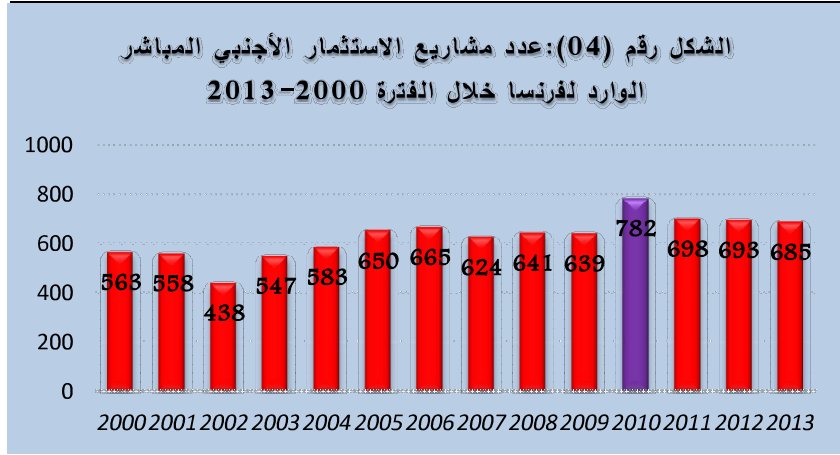


المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات الاونكتاد

2- تقييم عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لفرنسا قبل وأثناء الأزمة

على خلفية تباطؤ الاقتصاد العالمي وزيادة المنافسة في أوروبا، فقد حافظت فرنسا على قدرتها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والشكل الموالى يوضح ذلك.

¹- Multilateral Investment Guarantee Agency(MIGA) -World Bank Group- ,World Investment and Political Risk 2010, Washington ,2011, p 14.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

-agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France**, annuel 2011, France ,mars 2012,p15.

- Agence Française pour les investissement internationaux ,**billan 2013 des investissement étranger créateur d'emploi en France** , France .p3

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد المشاريع الاستثمارية لم يتأثر تقريبا بالأزمة المالية العالمية ونلاحظ ذلك إذا قارنا بين عدد المشاريع الاستثمارية قبل سنة 2007 وبعدها حيث نلاحظ ان عدد المشاريع سنة 2008 زادت مقارنة بسنة 2007 بحوالي 17 مشروع، لتتخف سنة 2009 بمشروعين فقط مقارنة بسنة 2008 ،وقد سجلت فرنسا سنة 2010 أكبر عدد للمشاريع الاستثمارية على الإطلاق بحوالي 782 مشروع استثماري ، وهذه النتيجة لم تصل لها من قبل ، لينخفض عدد المشاريع سنة 2011 مسجلا حوالي 698 مشروع استثماري بتراجع بحوالي 11% مقارنة بسنة 2010 ، لتستمر في الانخفاض خلال سنتي 2012 و2013 ، فقد وصل عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 حوالي 685 مشروع بتراجع 1.2% مقارنة بالسنة الفاتئة 2012 أين وصل عدد مشاريع الاستثمار حوالي 693 مشروع .

ومن الملاحظ ايضا انه في بعض الاحيان نلاحظ زيادة في عدد المشاريع وفي الوقت نفسه نلاحظ انخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا في نفس السنة والعكس صحيح ، وهذا ما حدث في سنة

2009 أين انخفض حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2007 بحوالي 74.8%، في حين عرف عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر زيادة سنة 2009 بحوالي 2.5% مقارنة بسنة 2007 وانخفاض فقد بمشروعين اي بنسبة 0.3% فقد مقارنة بسنة 2008 في حين انخفض حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة كبيرة تقدر بحوالي 62.26% مقارنة بسنة 2008

ونلاحظ كذلك نفس الشيء بالنسبة لسنة 2008 حيث انخفض فيها حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل كبير نظرا لتأثره بالأزمة المالية العالمية في حين عرف عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر زيادة، ويرجع انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر رغم ارتفاع عدد المشاريع إلى¹:

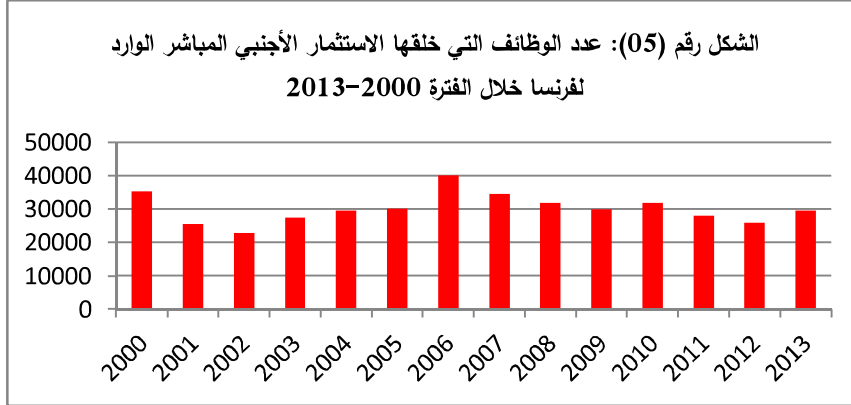
✓ حجم كبير من عدد المشاريع هي عبارة عن مشاريع صغيرة: حيث أن 380 مشروع بنسبة 54% في سنة 2011 كانت عبارة عن مشاريع صغيرة، في حيث مثلت هذه المشاريع الصغيرة حوالي 51% و 42% من اجمالي عدد المشاريع سنتي 2010 و 2007 على التوالي، وفي عام 2013، مثلت المشاريع من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم حوالي 29% و 31% على التوالي من اجمالي المشاريع، في حين مثلت الشركات الكبيرة حوالي 40% من إجمالي المشاريع.²

✓ حذر بعض المستثمرين في ظل الانتعاش الاقتصادي الهش في فرنسا الأمر الذي أثر على طموحاتهم الاستثمارية وانعكس سلبا على حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا.

¹- agence française pour les Investissements internationaux, , **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France**, annuel 2011, mars 2012, p14.

²-agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France**, annuel 2013, mars 2014, p17.

4. عدد مناصب الشغل التي خلفتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .
 لقد سجلت عدد مناصب الشغل المستحدثة سنة 2011 انخفاضا بحوالي 12% من 31815 وظيفة سنة 2010 إلى 27958 سنة 2011 وهذا بسبب انخفاض مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس السنة بحوالي 11% مقارنة بالسنة 2010 ، وقد انخفض التوظيف بحوالي 7.49 % و 13.41% سنتي 2008 و 2009 على التوالي مقارنة بسنة 2007 وهذا بسبب انخفاض حجم هذه المشاريع الأجنبية " انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد " بشكل مطرد منذ أزمة الرهن العقاري من حوالي 96221 مليون دولار سنة 2007 إلى 40945 مليون دولار سنة 2011، وقد انخفض كذلك حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بحوالي 30.10% سنة 2011 مقارنة بسنة 2006 أين سجلت فرنسا حوالي 39998 وظيفة وهي أحسن نتيجة تم التوصل إليها ، كما انخفضت عدد مناصب الشغل التي خلفتها مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 إلى 25908 وظيفة وهذا بسبب تأثر فرنسا بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو حيث أنه في نفس السنة تراجعت العديد من المؤشرات الاقتصادية الفرنسية الأمر الذي أثر بالدرجة الأولى على مناخ الاستثمار فيها وهذا ما ساهم في تراجع حجم الاستثمار الأجنبي في تلك السنة وبالتالي تراجع مناصب الشغل التي توفرها هذه الاستثمارات ، لتعود وترتفع عدد مناصب الشغل المستحدثة سنة 2013 إلى 29631 وظيفة والشكل التالي يوضح مناصب العمل التي خلفها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا خلال الفترة (2003-2013)



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

-agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France, annuel 2011**, France ,mars 2012,p15.

- agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France, annuel 2013**, France ,mars 2014,p3

5. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا

في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، فإن حوالي 60 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فرنسا جاءت من أوروبا، وحوالي 25% من شمال أمريكا وحوالي 11% من آسيا، و4% من دول أخرى والملحق رقم "02" يوضح ذلك.

من خلال الملحق رقم "02" نلاحظ أن أوروبا سنة 2013 لازالت تتصدر القارات في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة إلى فرنسا ب 61% من إجمالي المشاريع مقابل 58% سنة 2012، وقد وصل إجمالي الدول المستثمرة في فرنسا 44 دولة سنة 2013 مقابل 39 دولة سنة 2012.¹

وقد انخفض إجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من قارة أوروبا إلى فرنسا مع بداية أزمة منطقة اليورو نهاية سنة 2009 نظرا لتأثر

¹-Bretagne Développement Innovation, **Les décisions d'investissements étrangers créateurs d'emplois, Bilan Bretagne 2013**, fevrier 2014,p3 .

الكثير من دول الإتحاد الأوروبي بصفة عامة ومنطقة اليورو بصفة خاصة بأزمة الديون السيادية الأوروبية ، في الوقت الذي عرفت فيه عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتأتية من كل من أمريكا الشمالية وأسيا إلى فرنسا ارتفاعا في ظل أزمة منطقة اليورو .

وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،ألمانيا، إيطاليا، وبريطانيا أصحاب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فرنسا ، والجدول التالي يوضح بالتفصيل ذلك:

نلاحظ من خلال الملحق رقم "03" أن 10 أكبر دول استثمارا في فرنسا خلال الفترة 2007/2013، هي:

أ- الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر استثمارات أجنبية مباشرة في فرنسا حيث احتلت المرتبة الأولى لعدة سنوات إلا سنتي 2009، 2010 أين احتلت المركز الثاني بعد ألمانيا ، لتستعيد مركزها باعتبارها دولة رائدة في الأصل سنة 2011 ، حيث وصلت حصتها إلى حوالي 21% من اجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في فرنسا مقارنة ب 17% و 18% سنتي 2009 و 2010 على التوالي، ويعزى هذا النمو إلى نمو قوي في الاستثمار في عدة قطاعات ، نذكر منها قطاع الطب والتكنولوجيا الحيوية والمعدات الطبية والمواد الكيميائية ومعدات البلاستيك، والسكك الحديدية.

ب- ألمانيا: تأتي ألمانيا في المرتبة الثانية، بحوالي 106 مشروعا استثماريا في عام 2013 مقابل 140 مشروع سنة 2010 ويفسر هذا التراجع في عدد المشاريع الاستثمارية مقارنة بسنة 2010 بانخفاض الاستثمار في إعادة تدوير الطاقة (12 مشروعا في عام 2011، مقارنة مع 53 مشروعا في عام 2010)، وعلى النقيض بالنسبة لمجالات البرمجيات وخدمات تكنولوجيا

المعلومات، والآلات والمعدات الميكانيكية، صناعة السيارات ومعداتنا والتي زاد عدد المشاريع فيها.

ج- إيطاليا: وصل عدد المشاريع الاستثمارية المتأتية من إيطاليا سنة 2013 إلى حوالي 64 مشروع استثماري ، حيث عرف عدد المشاريع زيادة بحوالي 2% مقارنة بسنة 2012 و ب 39.13% مقارنة بسنة 2011 ، وهذا وضعها في المركز الثالث.

ح- المملكة المتحدة البريطانية:

قد وصل إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية البريطانية في السوق الفرنسية إلى 42 مشروع سنة 2013 بزيادة قدرت بحوالي 17% مقارنة بسنة 2012، وهذا يضع المملكة المتحدة البريطانية في المرتبة الرابعة.

هـ- بلجيكا واليابان: لقد ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الآتية من كل من بلجيكا واليابان سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 مسجلة حوالي 37 مشروع و 35 مشروع لكل من بلجيكا واليابان على التوالي بزيادة 32% و 3% على التوالي ، حيث احتلت بلجيكا المرتبة الخامسة وبعدها اليابان في المرتبة السادسة من حيث أكبر الدول استثمارة في فرنسا سنة 2013.

و- سويسرا: قد وصل إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية السويسرية في السوق الفرنسية إلى 29 مشروع سنة 2013 بتراجع قدر بحوالي 26% مقارنة بسنة 2012، وهذا يضع روسيا في المرتبة التاسعة من حيث ترتيب الدول الأكثر استثمارة في فرنسا ، وقد ساهم الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية والكيميائية والآلات الميكانيكية والمعدات في تحقيق هذه النتيجة.

ي. هولندا: قد وصل إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الهولندية في السوق الفرنسية إلى 28 مشروع سنة 2013 بزيادة قدرها 17% مقارنة بسنة 2012، وهذا يضع هولندا في المرتبة العاشرة من حيث ترتيب الدول الأكثر استثمارة في فرنسا

6. التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في فرنسا

ان معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تستقطبها فرنسا هي في قطاع التصنيع (الصناعات التحويلية)، حيث مثلت سنة 2011 حوالي 65.76% من اجمالي المشاريع ب459 مشروع مقارنة ب 533 مشروع سنة 2010 وبالتالي انخفض عددها سنة 2011 ب 16% بسبب تأثر فرنسا بأزمة الديون السيادية الأوروبية.

أما في سنة 2013 فقد وصل اجمالي عدد المشاريع التي تستقطبها فرنسا في هذا القطاع حوالي 444 مشروع بنسبة 65% من اجمالي المشاريع مقارنة ب 428 مشروع سنة 2012 (حيث كانت تمثل حوالي 62% من اجمالي عدد المشاريع الأجنبية) حيث زاد عدد المشاريع بحوالي 4 % مقارنة بسنة 2012. أما قطاع الخدمات فقد سجل سنة 2013 حوالي 35% من اجمالي المشاريع الأجنبية، حيث انخفض مقارنة بسنة 2012 أين كان مسجلا حوالي 38% من اجمالي المشاريع الأجنبية .

وقد انخفضت عدد مشاريع الاستثمار في قطاع التصنيع سنة 2008 بحوالي 6 مشاريع مقارنة بسنة 2007 بسبب الأزمة المالية العالمية والتي حولت المستثمرين نحو قطاع الخدمات والذي ارتفع الاستثمار فيه مسجلا حوالي 234 بزيادة قدرت 10.9% عن سنة 2007.

لقد تغير هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا في ظل الأزمة لصالح مشاريع في الأنشطة كثيفة التكنولوجيا مثل الاستشارات والهندسة والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وتراجع الاستثمار في قطاع الطاقة، حيث استقطب مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات والتابع لقطاع الخدمات أكثر المشاريع في فرنسا حيث وصل عددها سنة 2013 حوالي 61 مشروع بنسبة 10% من اجمالي المشاريع ليلبها الاستثمار في الاستشارة والهندسة وخدمات المؤسسات الذي يحتل المركز الثاني ب53 مشروع ثم

الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية بحوالي 42 مشروع، والملحق رقم 1 يوضح ذلك، أما بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة فقد تراجع من 116 مشروع سنة 2010 إلى 38 مشروع سنتي 2011 و 2013 و 35 مشروع سنة 2012، بتراجع قدر ب 67% عن سنة 2010 وهذا نظرا لدخول اقتصاد فرنسا في ركود بسبب أزمة الديون السيادية الأوروبية.

نتائج الدراسة

1. ان انتشار الازمات المالية يرتكز على عدد كبير من قنوات عدوى تدعم توسعها عالميا ومن اهم هذه القنوات: قناة الصفقات التجارية، قناة الاسواق المالية وقناة سوق النقد " الارتباط الدولارى" حيث يعتبر هذا الأخير اهم عامل ساهم بشكل اساسي في تدويل الازمة عالميا نظرا لأن نظام النقد الدولي منذ اتفاقية بريتن وودز وهو محتجز ضمن حدود دولة الاقتصاد العالمي،
2. لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم في منطقة اليورو الأمر الذي ساهم في تشويه مناخ الاستثمار والذي أثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول في منطقة اليورو
3. تستقطب دول PIIGS معدلات ضعيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع دول الشمال كبلجيكا، فرنسا وألمانيا.
4. تعتبر بلجيكا من اكبر الدول استقطابا للاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة اليورو ،وبرغم من تداعيات الأزميتين المالية العالمية والأوروبية لم تتأثر في البداية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلجيكا حيث تضاعفت هذه التدفقات أثناء الأزمة المالية العالمية، ولكن سرعانما انتقلت إليها عدوى الازمة حيث سجلت سنة 2012، 2013 تدفقات سلبية للاستثمار الاجنبي المباشر " تصفية للاستثمارات.

5. انخفاض كبير في حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى فرنسا بسبب تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية، بالإضافة إلى تراجع رغبة وقدرة الشركات متعددة الجنسية على التوسع في الخارج وهذا بسبب عدم استقرار الاقتصاد العالمي وضعف الطلب العالمي وأزمة الديون السيادية.

6. ان أكبر عدد المشاريع الأجنبية الواردة إلى فرنسا هي مشاريع صغيرة الحجم وهذا ما يؤثر سلبا على عدد فرص العمالة التي تخلقها هذه المشاريع الاستثمارية

7. تغير هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى فرنسا في ظل الأزمة لصالح مشاريع في الأنشطة كثيفة التكنولوجيا مثل الاستشارات والهندسة والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وتراجع الاستثمار في قطاع الطاقة.

8. لقد كان نقص استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل دول PIIGS أحد اهم أسباب العجز في التمويل لهذه الدول مما جعل هذه الدول تطلب قروض خارجية، ويرجع السبب في نقص استقطابها للاستثمارات الاجنبية إلى عدم ملائمة المناخ الاستثماري والذي يتمثل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والإدارية المكونة لهذه الدولة، ومنها عدم توفر التمويل اللازم نتيجة تضرر القطاع المالي بسبب الأزمة ، بالإضافة إلى أن مؤشرات الاقتصاد الكلي لا تشجع الاستثمار كارتفاع معدلات التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي وعجز ميزان المدفوعات، كما أن سياسة التقشف التي تطبقها الحكومة أدت إلى رفع معدلات الضرائب على الشركات المستثمرة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. حسب الله محمد أميرة ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005.
2. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.

II. الرسائل الجامعية

أ. أطروحات دكتوراه

3. بابا عبد القادر ، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003-2004.

ب. مذكرات ورسائل ماجستير

4. بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية- دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الاقتصادي-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2010/2011.
5. حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير "غير منشورة" في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013.

III. المجلات، الدوريات والمطبوعات

6. مجلة عالم الاقتصاد، الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الدول العربية، العدد رقم: 215، 2009/12/01.
7. مجلة عالم الاقتصاد، تقرير الاستثمار العالمي يتوقع انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم الأقاليم ، العدد رقم : 229، 2011/02/08.

8. مهراڤ حاتم ، مراجعة تقرير أفاق الاستثمار العالمي حتى 2010: ازدهار أم تراجع، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع ، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2007.

IV. الملتقيات والمؤتمرات

9. بن معزو محمد زكريا، أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، الملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ،المركز الجامعي بالوادي – الجزائر-، يومي 26 و 27 فيفري 2011 .

10. بوخاري لولو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان-، الملتقى الدولي حول:،المركز الجامعي الواد، 27/28 فيفري 2012.

11. طرطار أحمد ، منصر عبد العالي، آثار أزمة المديونية الأوروبية الراهنة على أداء الاقتصاد الأوروبي وآفاق الإقتصاد العالمي، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية ، جامعة سكيكدة، يومي 08/07 ماي 2013.

12. مصلة يحي ، خلوفي عائشة، جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دوله، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية ، جامعة سكيكدة، يومي 08/07 ماي 2013.

13. يعقوبي حمد ، بوتيارة عنتر ، الاستثمار الأجنبي المباشر والأزمات الاقتصادية في بعض دول الاتحاد الأوربي-أسباب وتداعيات-، الملتقى الدولي الثاني حول : واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات،المركز الجامعي الواد، 27/28 فيفري 2012.

V. التقارير والدراسات

14. درويش عبد اللطيف ، الليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أوت 2012 .

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009**، الكويت، 2009
16. مؤسسة النقد العربي السعودي ، **أحدث التطورات الاقتصادية**، التقرير السنوي الثامن والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء ، المملكة العربية السعودية، 2012.

VI. الجرائد

17. عبد الله مصطفى، انخفاض طفيف في معدلات البطالة والتضخم في منطقة اليورو، عدد العاطلين في مجمل دول الاتحاد الأوروبي في يناير الماضي حوالي 24 مليوناً-، جريدة الشرق الأوسط، 2 مارس 2015.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب

18. Artus Patrick, Betbèz Jean-Paul, De Boissieu Christian et Gunther Capelle-Blanchard, **la crise des su-bprimes**, la documentation française, paris, 2008.
19. Artus Patrick, **quel rôle pour les banques après la crise?** **Flash économie**, nataxis, 2 juin 2008.
20. Frantisek Nemth, **Economic Crisis in Europe –The impact on economic activity**, working paper 2010, p 02.
21. Uri Dadush and Bennett Stancil, **Europe's Debt Crisis: More than a Fiscal Problem, in Paradigm Lost: The Euro in Crisis**, ed. Uri Dadush and Contributors (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010
22. Wallace Pain, **Japanese Foreign Direct Investment in Oregon**, International Trade Institute, Portland State University, 1991.
23. William H. Cooper, **EU-U.S. Economic Ties: Framework Scope and Magnitude**, Congressional Research Service, January 27, 2011.

II. التقارير والدراسات

24. agence française pour les Investissements internationaux, , **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France**, annuel 2011, mars.2012

25. agence française pour les Investissements internationaux, **Investissements étrangers créateurs d'emploi en France**, annuel 2013, mars 2014.
26. Bretagne Développement Innovation, **Les décisions d'investissements étrangers créateurs d'emplois**, Bilan Bretagne 2013, fevrier 2014 .
27. Catheriene Kappel, Julia Wors, **The impact of the globe recession in europe –The role of internationale trade**, Working paper for for the SUERF/BWG Conference and Special OeNB East Jour Fixe “Contagion and Spillovers –New Insight from the crisis, held on Febraury 12th, 2010, Vienna, Austria.
28. European commission ,**statistical annex of European economy** , spring 2013
29. Montialoux Claire et Zucman Gabriel, **Comprendre la crise des subprime**, rapport regards croises sur l'économie, disponible sur internet, 14/14/2008,.
30. Multilateral Investment Guarantee Agency(MIGA) -World Bank Group-,**World Investment and Political Risk 2010**, Washington ,2011.
31. OECD, **economic outlook, No 89**, OECD, mai 2011
32. OECD, **economic outlook**, 2012/2 No 94, OECD, novembre 2012.

ثالثاً: مواقع الأنترنت

33. <http://unctadstat.unctad.org> احصائيات الأونكتاد
34. <http://www.elnashrafinance.com> ، تراجع معدل التضخم في فرنسا نحو أدنى مستوياته إلى 1.1% في آذار، نشرت يوم: 11 أبريل 2013، على الساعة 11:07، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elnashrafinance.com>
35. عدم ذكر الكاتب ، تراجع معدل التضخم في فرنسا بنسبة 0.4% خلال يناير الماضي، نشرت يوم 20/02/2009 على الساعة : 02:07 مساءً، على الموقع الإلكتروني: http://www.lahona.com/show_news.aspx?nid=224476&pg=43
36. عدم ذكر الكاتب ، أكبر عدد للعاطلين عن العمل في فرنسا منذ ستة عشر عاماً، نشرت يوم : 2013/02/27، على الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.euronews.com/2013/02/27/french-jobless-total-rise-higher/>

عدم ذكر الكاتب ،البطالة في فرنسا تسجل أرقاماً قياسية،نشرت يوم :
2012/012/27،على الساعة 19:57،على الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.euronews.com/2012/12/27/french-unemployment-rises-again/>

37. عدم ذكر الكاتب ،مخاوف اقتصادية من تدني التضخم في منطقة اليورو
عن المعدل المستهدف،نشرت يوم :2013/04/03،18:29 ،على الموقع

الإلكتروني:-<http://arabic.euronews.com/2013/04/03/eurozone-inflation-falls-for-third-straight-month/>

38. عدم ذكر الكاتب، ارتفاع معدلي التضخم والبطالة في منطقة
اليورو،نشرت يوم 2012/08/31،على الموقع الإلكتروني: ،

<http://arabic.euronews.com/2012/08/31/eurozone-inflation-and-unemployment-rise/>

39. عدم ذكر الكاتب، رقم قياسي لعدد العاطلين عن العمل في فرنسا،نشرت
يوم 2013/04/25، على الساعة 19:44،على الموقع الإلكتروني:

<http://arabic.euronews.com/2013/04/25/record-levels-of-unemployment-in-france/>

40. موسوعة ويكيبيديا ،منطقة اليورو، <http://ar.wikipedia.org> .

41. هالة قنديل ، التضخم في فرنسا يسجل أقل مستوى في عامين في
نوفمبر،قناة العربية ،نشرت يوم 2012/12/12،على الساعة 09:01،على الموقع

الإلكتروني:
<http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE8BB04L20121212>

42. The International Financial Statistics (IFS), Data extracted from
IMF Data warehouse , on site:

<http://elibrary-data.imf.org/public/FrameReport.aspx?v=3&c=20840393>

43. The International Financial Statistics (IFS), Data extracted from IMF Data warehouse, on site:

<http://elibrary-data.imf.org/public/FrameReport.aspx?v=3&c=20840394>

44. The International Financial Statistics (IFS), Data extracted from IMF Data warehouse, on site: <http://elibrary-data.imf.org/public/FrameReport.aspx?v=3&c=20840391>